

## تقرير الرصد السياسي

### تصاعد الخطاب العنصري

العدد 7، تموز/يوليو 2017

إعداد: خالد عنبتاوي

#### تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وبتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

#### مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51  
ص. ب. 9132  
حيفا 3109101  
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)  
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)  
[mada@mada-research.org](mailto:mada@mada-research.org)

#### مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصوي - فردان  
ص. ب.: 11.7164  
الرمز البريدي: 1107 2230  
بيروت - لبنان  
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)  
فاكس 1 814193 (+961)  
[ipsbeirut@palestine-studies.org](mailto:ipsbeirut@palestine-studies.org)

## قائمة المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 3  | ملخص .....   |
| 4  | الباب الأول: سياسات عنصرية .....   |
| 4  | 1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض والمسكن .....    |
| 4  | 1.1 سياسات تخطيط الهيمنة – الإثنية: .....                                  |
| 4  | 1.2 سياسات المصادرة في النقب: .....  |
| 4  | 3.1 سياسة الهدم: .....   |
| 5  | 2. المستوى الثاني: ضبط الحيز العام الثقافي والسياسي وفق خطاب اليمين: ..... |
| 5  | 1.2 ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية: .....                            |
| 7  | الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام: .....                |
| 7  | 1. الشرطة تقتل مواطناً عربياً .....  |
| 7  | 2. تصريحات عنصرية في الخطاب العام .....                                    |
| 7  | 2.1 تصاعد الخطاب العنصري الرسمي: .....                                     |
| 8  | 2.2 تحريض على النائب السابق باسل غطاس .....                                |
| 8  | 2.3 ننتيا هو يطرح مشروع التبادل السكاني .....                              |
| 8  | 3. ممارسات عنصرية في مؤسسات عامة .....                                     |
| 8  | 3.1 تمييز عنصري في امتحان التوجيهي باللغة الإنجليزية .....                 |
| 8  | 3.2 50% من الطلاب العرب تعرضوا للعنصرية .....                              |
| 8  | 3.3 شركة الكهرباء تمتنع عن تقديم خدمات للسكان العرب .....                  |
| 9  | 3.4 العنصرية ضد النساء المحجبات في برك السباحة .....                       |
| 10 | الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيق تشريعات عنصرية .....                   |
| 10 | 1. إسرائيل البيت القومي اليهودي – قانون أساس: .....                        |
| 10 | 2. المصادقة على قانون يحد من حرية التعبير في المواقع: .....                |
| 10 | 3. لجنة الكنيست تبحث قانون الأذان: .....                                   |

**ملخص**

يتناول تقرير الرصد السياسي لشهر تموز/يوليو 2017 تجليات العنصرية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، كما انعكست في الممارسات السياسية والقانونية وفي الخطاب الإعلامي والجماهيري. وتتوزع تجليات السياسات العنصرية، في التقرير الحالي، على ثلاثة أبواب رئيسية: يتضمن الباب الأول السياسات العنصرية، ويندرج ضمنه مستويان: مستوى سياسات التضييق في الحيز المكاني وهدم البيوت العربية، ومستوى سياسات التحكم بالحيز الثقافي والخطاب السياسي، وتندرج ضمنه حملة الملاحقة السياسيّة الواسعة. ويتوقف الباب الثاني عند العنصرية التي تتجلى في التحريض الرسمي ضد القيادات الفلسطينية، بينما يعرض الباب الثالث التشريعات العنصرية في البرلمان.

يظهر هذا التقرير، إلى جانب تقاريرنا السابقة، أن العنصرية هي نتاج بنيوي لمجمل الاستراتيجيات السياسية الإسرائيلية.

## الباب الأول: سياسات عنصرية

### 1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض المسكن

#### 1.1 سياسات تخطيط – الهيمنة الإثنية ضد المناطق العربية:

**1.1.1** مخطط توسيع مستوطنة حريش: نشر "المركز العربي للتخطيط البديل"، في التاسع من تموز 2017، بياناً يظهر أن ثمة

قراراً سياسياً عنصرياً يقف وراء الإسراع في تنفيذ إجراءات [توسيع مخطط مستوطنة حريش](#) ومصادرة المزيد من الأراضي العربية في منطقة المثلث، وذلك لقطع الطريق على السكان الفلسطينيين في المنطقة ومنعهم من تقديم اعتراضات على المخطط.

**1.1.2** منح ترخيص بناء مقابل التنازل عن أراض عربية: قدمت اللجنة المحليّة للتنظيم والبناء في مجلس أبو بسمة [عشرين](#)

[ملفاً لمخالفات تنظيم وبناء ارتكبتها مواطنون فلسطينيون بدو](#) من قرية السيد. يُذكر أنه، وعلى الرغم من اعتراف الدولة بقرية

السيد في النقب، فإن ما يسمى بـ "سلطة تطوير البدو" ترفض استصدار رخص بناء للعديد من المواطنين، إذ تشترط على مقدمي

الطلبات التنازل عن أراضٍ لهم خارج حدود البلدة، في مقابل الحصول على رخص بناء في القرية.

#### 1.2 سياسات المصادرة في النقب:

[تحريش 20 ألف دونم في النقب](#): قامت السلطات الاسرائيليّة، في الأسبوع الأول من تموز 2017، بتحريش وتشجير ما يقرب

من 20 ألف دونم من أراضي قريتي "بير هداج" و"بير الحمام" في النقب، وذلك كخطوة على طريق مصادرة أراضي النقب من

جانب "صندوق أراضي إسرائيل" وسلطة "تطوير البدو"، التي قامت بدورها بتوزيع عشرات أوامر الإخلاء على السكان.

#### 1.3 سياسات الهدم:

##### 1.3.1 الهدم يهدد 15 منزلاً في المثلث الشمالي:

[أصدرت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء – حيفا](#)، في الثالث عشر من تموز 2017، 15 أمراً إدارياً لهدم بيوت عربية في بلدات

وادي عارة: منها أم الفحم، برطعة عارة وغيرها، وذلك بذريعة البناء غير المرخص. يُذكر ان هذه القرارات تأتي في وقت تماطل

فيه لجان التخطيط والبناء وتمتنع عن المصادقة على خرائط هيكلية للبلدات العربية، وهو ما يجعل من الصعب على الناس

استصدار رخص بناء.

## 1.3.2 أم الحيران، مخطط ترحيل مستمر:

اقتحمت قوات الشرطة الإسرائيلية قرية أم الحيران غير المعترف بها في النقب، وذلك تمهيداً لهدم المباني المتنقلة التي تبرّع بها المجتمع العربي لأهالي القرية بعد هدم 12 منزلاً و 8 منشآت زراعية في كانون الثاني الماضي. كما اقتحمت الشرطة الاسرائيلية القرية، في التاسع عشر من تموز 2017، لتنفيذ أعمال تجريف لأراضي القرية ضمن مخطط إقامة مستوطنة "حيران" في مكانها.

## 2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي وفق خطاب اليمين:

### 2.1. ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية:

#### 2.1.1 أحكام قاسية ضد معتقلي مظاهرات "برافر": أصدرت محكمة الصلح الاسرائيلية في بئر السبع، في الثامن عشر من تموز

2017، أحكاماً قاسية بحق ناشطين اعتقلوا خلال المظاهرات التي نظمها الفلسطينيون في اسرائيل احتجاجاً على مخطط "برافر" لمصادرة الأراضي في النقب، إذ أصدرت المحكمة حكماً بالسجن الفعلي لمدة 3 سنوات على ثلاثة ناشطين سياسيين وأحكاماً أخرى على ناشطين آخرين شاركوا في المظاهرات في سنة 2013.

#### 2.1.2 اعتقالات على خلفية منشورات فايسبوك: اعتقلت السلطات شاباً عربياً من مدينة حيفا، وفتاة من مدينة شفاعمرو على

خلفية قيامهما بنشر ستاتوس تعبيرى حول "أحداث وعملية الأقصى" اعتبرته الشرطة تحريضاً على العنف والإرهاب، كما اعتقلت طالباً عربياً من جامعة تل أبيب على خلفية قيامه بتعليق صور ورموز فلسطينية وعربية في غرفته في مساكن الطلاب اعتبرتها الشرطة تحريضاً وتأييداً لمنظمات ارهابية.

#### 2.1.3 اقتحامات، اعتقالات وتضييقات على خلفية "عملية الأقصى": أقدمت الشرطة الاسرائيلية على اقتحام مسجد الفاروق

في أم الفحم، في التاسع عشر من تموز 2017، وقامت باعتقال عدة أشخاص، من بينهم إمام المسجد، كما قامت بأعمال تفتيش في المسجد، وذلك على خلفية "عملية الأقصى" التي وقعت في الرابع عشر من تموز 2017. كما احتجزت الشرطة الإسرائيلية جثامين الشبان الثلاثة من أم الفحم، ولم تحررها، بعد مرور أكثر من 10 أيام على احتجازها، إلا بعد صدور قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بهذا الشأن. كما أوعز رئيس الوزراء نتنياهو بتفكيك خيام العزاء التي أقيمت في مدينة أم الفحم، فقامت قوات من الوحدات الخاصة باقتحام هذه الخيام وفككتها واعتقلت أفراداً من عائلة الشبان الثلاثة.

#### 2.1.4 ملاحقة القيادات السياسية: قامت الشرطة الاسرائيلية، في الحادي عشر من تموز 2017، بالتحقيق مع الشيخين رائد

صلاح رئيس الحركة الاسلامية الشمالية المحظورة اسرائيلياً ومع نائبه كمال خطيب، كما مدد وزير الداخلية الإسرائيلية أرييه درعي، لعام اضافي، [أمر منع السفر](#) خارج البلاد الصادر بحق الشيخ رائد صلاح.

## الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام

### 1. الشرطة تقتل مواطناً عربياً

قام أفراد من قوات الشرطة الاسرائيلية بقتل الشاب مهدي السعدي من مدينة يافا، وذلك بعد عملية مطاردة بوليسية على خلفية جنائية، كما نفذت الشرطة حملة اعتقالات في أعقاب اندلاع [مظاهرات احتجاجية](#) على قتله.

### 2. تصريحات عنصرية في الخطاب العام

**2.1 تصاعد الخطاب العنصري الرسمي:** شهدت الساحة السياسية تصعيداً في الخطاب العنصري الموجّه ضد الفلسطينيين وقياداتهم، في أعقاب "أحداث الأقصى":

**2.1.1 ليبرمان يحرض على النواب العرب:** صرّح وزير الأمن الاسرائيلي اليميني أفيغدور ليبرمان، في منشور على صفحته الرسمية في وسائل التواصل الاجتماعي، في الرابع والعشرين من تموز 2017، أن الاسم الحقيقي لـ "القائمة المشتركة" يجب أن يكون "[مندوبي منظمات الإسلام الإرهابية](#)"، وأن المطلوب هو "القضاء على إمكانية ترشّحهم للكنيست"، واعداً جمهور ناخبيه بالعمل على تحقيق ذلك.

**2.1.2 الوزير تساحي هنغبي يهدد "بنكبة ثالثة":** هدد وزير المشاركة الإقليمية اليميني تساحي هنغبي الفلسطينيين بالتعرض إلى "[نكبة ثالثة](#)" إذا ما استمرت "دائرة العنف الحالية" ولم يبادروا "إلى وقفها"، وذلك في منشور نشره على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "[فايسبوك](#)" وفي مقابلة أجرتها معه القناة الثانية الاسرائيلية في الثاني والعشرين من تموز 2017، على اثر أحداث الأقصى وإغلاقه.

**2.1.3 درعي يحرض على رؤساء البلديات العرب:** وظّف وزير الداخلية الإسرائيلية أرييه درعي "أحداث الأقصى"، في التحريض على رؤساء السلطات المحلية العربية الذين لم يقوموا بإدانة العملية التي نفذت في الرابع عشر من تموز 2017، مؤكداً أن وزارته تواصل تعقّب نشاط وقيادة الحركة الإسلامية الشمالية المحظورة إسرائيلياً.

**2.1.4 أردان يحرض على النواب العرب:** قام وزير الأمن الداخلي [جلعاد اردان](#) بالتحريض على بعض النواب العرب في البرلمان الاسرائيلي، محملاً اياهم مسؤولية وقوع الاحداث الجارية التي أعقبت "عملية الأقصى".

### 2.1.5 كاتس يحرّض على الحركة الإسلامية: في منشور له على صفحته في "فايسبوك"، صرّح وزير المواصلات يسرائيل

كاتس، يوم الرابع عشر من تموز 2017. أن على الحكومة "اقتلاع الحركة الإسلامية الشمالية والتعامل مع رائد صلاح ورفاقه بيد من حديد".

### 2.2 تحريض على النائب السابق باسل غطّاس: قامت ميري ريغيف، وزيرة الثقافة، بالتحريض على النائب السابق باسل

غطّاس، وذلك في أعقاب مهرجان شعبي نُظّم لدعمه قبل دخوله السجن لقضاء مدّة عامين، وذلك بعد اتهامه بإدخال هواتف نقالة لأسرى أميين. إذ قالت ميري ريغيف، في الثاني من تموز 2017، في فيديو لها على صفحتها: "إن شخصاً مثل النائب باسل غطّاس يجب أن يتعفّن في السجن" وإن هذه الفعاليات [المهرجان الشعبي] هي "حفلات إرهاب".

### 2.3 نتنياهو يطرح مشروع التبادل السكاني: كشفت وسائل إعلام أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو عرض على المبعوثين

الأمريكيين، جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات، اقتراحاً بضم مستوطنات في منطقة القدس إلى إسرائيل في مقابل نقل بلدات فلسطينية في وادي عارة إلى ولاية السلطة الفلسطينية.

## 3. ممارسات عنصرية في مؤسسات عامة

### 3.1 تمييز عنصري في امتحان التوجيهي باللغة الإنجليزية: تبين من بيان صادر عن جمعية "سيكوي" نشر في الأسبوع الأول

من شهر تموز 2017، أن وزارة التربية والتعليم تمنع طلاب المدارس الثانوية العربية، المتقدمين إلى امتحان التوجيهي، من استخدام قواميس عربي-إنجليزي، بينما تسمح لأقرانهم من الطلاب اليهود باستخدام قواميس عبري-إنجليزي.

### 3.2 50% من الطلاب العرب تعرضوا للعنصرية: نشرت صحيفة "هآرتس"، في الخامس من تموز 2017، استطلاعاً للرأي بين

صفوف الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية أظهر أن 50% منهم تعرضوا لممارسات العنصرية والتمييز خلال التعليم، وأن 40% منهم سمعوا عبارات عنصرية من طرف أعضاء الطاقم الأكاديمي. كما أشار 30% من الطلاب إلى أنهم لا يستطيعون التقدّم بطلبات للحصول على منح دراسية بسبب شرط الخدمة العسكرية.

### 3.3 شركة الكهرباء تمتنع عن تقديم خدمات للسكان العرب: ترفض شركة الكهرباء، في أعقاب "عملية الأقصى" وما تلاها من



أحداث، دخول مندوبيها إلى مدينة أم الفحم، إذ أرسلت الشركة رسالة جاء فيها: "يمنع في هذه المرحلة الدخول إلى بلدات وادي عارة وأم الفحم بوجه خاص، وذلك في أعقاب عملية القدس التي شارك فيها ثلاثة شبان من أم الفحم".

**3.4 العنصرية ضد النساء المحجّبات في برك السباحة:** تفاجأت مواطنة عربيّة من رد مسجّل لمندوبة استقبال الزوّار في "منتجع أيال"، ورد فيه أن الدخول بلباس طويل يغطّي الجسد ممنوع في برك المنتجع، وهو ما يعدّ انتهاكاً لقانون "منع التمييز في المنتجعات وتقديم الخدمات والدخول لأماكن اللهو والأماكن العامة". يذكر أن تعليمات وزارة الصحة لا تتضمن أي حديث عن منع اللباس الطويل.

### الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيق تشريعات عنصرية

#### 1. إسرائيل البيت القومي اليهودي – قانون أساس:

خطت الكنيست خطوة جديدة على طريق إقرار مشروع القانون "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، أو ما اصطلح عليه باسم "قانون القومية"، إذ انعقدت، في السادس والعشرين من تموز 2017، جلسة اللجنة الخاصة ببحث القانون بغية تحضيره للقراءة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا [القانون](#) يقونن تفوق "يهودية الدولة" على "ديمقراطيتها".

#### 2. المصادقة على قانون يحد من حرية التعبير في المواقع:

أقرت الكنيست في القراءة الثانية والثالثة، في السابع عشر من تموز 2017، قانوناً يرغم مزودي خدمة الانترنت [على حظر دخول مشتركهم إلى معلومات في مواقع](#) "تدعم الإرهاب أو الأعمال الجنائية". وقد أشار القانون إلى جملة من الأعمال الجنائية، كالمقامرة والمخدرات ودعم الإرهاب، وذلك بغية تغطية الهدف المركزي السياسي منه. وطرح هذا القانون بمبادرة من الوزير جلعاد أردان، بعد توصية من جهاز الأمن العام-الشاباك، وهو يتيح للمحاكم حظر المواقع بصورة نهائية. ويضاف هذا القانون إلى سلسلة من القوانين المشابهة، كقانون ["الفايسبوك"](#)، التي ترمي إلى التضييق على حرية استخدام الشبكات الإلكترونية.

#### 3. لجنة الكنيست تبحث قانون الأذان:

استمراراً لمسار إقرار قانون "منع الأذان"، عقدت لجنة الدستور في الكنيست، في [الرابع والعشرين من تموز 2017](#)، جلسة نقاش تمهيداً لإقرار القانون في القراءة الأولى، وذلك بعد أن أُقر في القراءة التمهيديّة.